تحرك عاجل

حكم نهائي محتمل بحق مدافع عن حقوق الإنسان

من المتوقع أن تستمع المحكمة الاتحادية العليا بالإمارات العربية المتحدة في 24 ديسمبر/كانون الأول 2018، لطعن المدافع البارز عن حقوق الإنسان وسجين الرأي أحمد منصور. وقد تُصدر المحكمة حكمها النهائي. فقد أُدين أحمد منصور في 29 مايو/أيار 2018، وحُكم عليه بالسجن لعشرة أعوامٍ بتهم من بينها "الإساءة إلى الدولة ورموزها".

يَمثُل المدافع البارز عن حقوق الإنسان أحمد منصور أمام دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا في عاصمة الإمارات العربية المتحدة أبو ظبي لاستئناف الحكم في 24 ديسمبر/كانون الأول 2018. وليس هناك ما يشير إلى إن كانت المحكمة ستُصدر حكمها النهائي.

ففي 29 مايو/أيار 2018، حكمت دائرة أمن الدولة بمحكمة الاستئناف الاتحادية في أبو ظبي على أحمد منصور بالسجن لعشرة أعوامٍ ودفع غرامة مالية قدرها مليون درهمٍ إماراتي (حوالي 270 ألف دولارٍ أمريكي). كما أمرت المحكمة أيضًا بأن يُوضع تحت المراقبة لمدة ثلاثة أعوامٍ بعد الإفراج عنه. وكان أُدين بتهمٍ من بينها "الإساءة إلى هيبة ومكانة الدولة ورموزها" الذين تضمنوا قادتها، و"نشر معلومات مغلوطة والإضرار بسمعة الإمارات في الخارج"، و"تصوير الإمارات العربية المتحدة كدولة خالية من القانون". كما اتُهم بـ "التعاون مع منظمة إرهابية تعمل خارج البلاد"، إلا أنه قد بُرئ من هذه التهمة.

وفي 4 أكتوبر/تشرين الأول 2018، اعتمد البرلمان الأوروبي، قرارًا يُدين فيه تعرض أحمد منصور للمضايقة والاضطهاد والاحتجاز، ويدعو فيه إلى الإفراج عنه. كما أشار القرار للمرة الأولى إلى أنه قد طعن على الحكم بسجنه، وأنه احتُجز بسجن الصدر في أبو ظبي. وتلقى أحمد منصور منذ احتجازه، من أسرته عددًا قليلاً جدًا من الزيارات تمت تحت قيود، داخل مكاتب حكومية بدلاً من السجن كي يظل التحقق من مكان احتجازه أمرًا غير ممكن.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنكليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الإماراتية إلى إلغاء الحكم بإدانة أحمد منصور وسجنه والإفراج عنه على الفور دون شرطٍ أو قيدٍ، إذ أنه سجينٌ رأي، لم يُعتقل سوى لممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، بما في ذلك عبر عمله في مجال حقوق الإنسان؛
- حث السلطات على ضمان ألا يتعرض للتعذيب أو غيره من سوء المعاملة، وأن يُتاح له على الفور وبصفة منتظمة سبل الاتصال بمحام من اختياره وبأسرته والحصول على أي رعاية صحية قد تتطلبها حالته، وذلك ريثما يُفرَج عنه.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 1 فبراير/شباط 2019 إلى:

نائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء

سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

مكتب رئاسة مجلس الوزراء

ص.ب: 212000

دبي، الإمارات العربية المتحدة

فاكس:4044 330 4 971+

البريد الإلكتروني عبر الموقع الإلكتروني:https://uaecabinet.ae/en/contact-the-prime-minister

تويتر: @HHShkMohd

وزير الداخلية

سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان

مدينة زايد الرياضية، شارع الخليج العربي قرب مسجد الشيخ زايد

ص.ب 398

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

فاكس: 5780 441 2 971+ /2762 402 2 971+

وتُرسل نسخ إلى:

ولي عهد أبو ظبي

سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ديوان ولي العهد

شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

ص.ب 124

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

فاكس: 6622 668 2 971+

تويتر: @MohamedBinZayed

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث السادس للتحرك العاجل رقم UA 200/15. للمزيد من المعلومات، انظر:

www.amnesty.org/ar/documents/mde25/8510/2018/ar/

تحرك عاجل

حكم نهائي محتمل بحق مدافع عن حقوق الإنسان

معلومات إضافية

أحمد منصور رجل متزوج، وأب لأربعة أولاد؛ كما أنه عضو باللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بـ"هيومان رايتس ووتش"، وكذلك عضو باللجنة الاستشارية لـ"مركز الخليج لحقوق الإنسان". ودأب على توثيق وضع حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة منذ 2006؛ وكان يدافع علانيةً عن حقوق الإنسان الدولية على مدونته، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، وفي المقابلات التي تجريها معه وسائل الإعلام الدولية.

وفي 20 مارس/آذار 2017، اعتُقل أحمد منصور بمنزله في إمارة عجمان، بالإمارات العربية المتحدة. وبعد مرور بضع ساعات من اعتقاله، أعلن الموقع الإلكتروني الإخباري التابع للدولة أنه اعتُقل بناءً على أوامر صادرة عن مكتب نيابة جرائم تقنية المعلومات، وأنه احتُجز ريثما تُجرى المزيد من التحقيقات بشأن ما وُجه إليه من تهمٍ بـ"استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ... على نشر معلومات مغلوطة وإشاعات وأخبار كاذبة ... من شأنها إثارة الفتنة والطائفية والكراهية والإضرار بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي، والإضرار بسمعة الدولة ومكانتها.

وفي 28 مارس/آذار 2017، دعت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، الإمارات العربية المتحدة إلى أن تُفرج عن أحمد منصور على الفور؛ واصفين اعتقاله بأنه "هجوم مباشر على العمل المشروع الذي يمارسه المدافعون عن حقوق الإنسان في الإمارات". وأعربوا عن بواعث الخوف إزاء أن يكون اعتقاله "عملاً انتقاميًا نتيجة التزامه مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والآراء التي عبَّر عنها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بما في ذلك عبر تويتر". انظر أيضًا:
https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21449&LangID=A

وفي 29 مارس/آذار 2017، أفادت السلطات أن أحمد منصور رهن الاحتجاز بالسجن المركزي (سجن الوثبة) في أبو ظبي، وأن "له الحرية في توكيل محام"، وأن باستطاعة أسرته زيارته. وعلى الرغم من هذه

الادعاءات، فإن مكان احتجاز أحمد منصور على وجه التحديد لا يزال غير مؤكد. ووفقًا للمعلومات الواردة لمنظمة العفو الدولية، لم يُتَح له الاستعانة بمحامٍ، ولا يزال يحتجز رهن الحبس الانفرادي المطول مما يمثل انتهاكًا للحظر المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. كما لم يتلق، منذ اعتقاله، من أسرته سوى عددًا قليلاً من الزيارات تحت المراقبة، من بينها زيارتان في 3 إبريل/نيسان 2017، وفي 17 سبتمبر/أيلول 2017، حيث أُحضر إلى مبنى النيابة العامة بأبو ظبي.

وفي أواخر فبراير/شباط 2018، كلفت مجموعة من منظمات حقوق الإنسان الدولية محاميَين من أيرلندا بالسفر إلى أبو ظبي لمحاولة الوصول إلى أحمد منصور. وقدمت السلطات الإماراتية للمحاميَين معلومات متضاربة بشأن مكان وجوده. ونفت وزارة الداخلية، التي تُعد الهيئة الرسمية المسؤولة عن السجون والسجناء، أي معرفة بمكان وجوده وأحالت المحاميَين إلى الشرطة، التي قالت إنها لا تملك أي معلومات عن مكان وجوده. كما زار المحاميان أيضًا سجن الوثبة بأبو ظبي؛ بيد أن سلطات السجن أبلغتهما بأنه غير محتجز هناك. انظر أيضًا: *الإمارات العربية المتحدة: بيان مشترك: بعد مرور عام، لا يزال مكان وجود أحمد منصور المدافع عن حقوق الإنسان والحائز على جائزة غير معروف* ((منظمة العفو الدولية، رقم الوثيقة:MDE 25/8101/2018)، بتاريخ 20 مارس/آذار 2018، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/8101/2018/ar/).

الاسم: أحمد منصور

النوع: ذكر